العدد 13 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2026
No. 13 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

النظام الإداري لمدينة حماة في عصر المماليك في القرن السابع الهجري

أ. م . د . سعد ابراهيم محمد الجاسمي
قسم التاريخ /كلية التربية الاساسية / جامعة المثنى/محافظة المثنى/العراق
saad.i.mohammed@mu.edu.iq

الملخص
ان مدينة حماة هي واحدة من المدن الإسلامية العريقة التي لعبت دورا بارزا في التاريخ الاسلامي وخاصة في بلاد الشام ، لا سيما خلال عصر دولة المماليك في القرن السابع الهجري، كما انها شكلت مركزا حضريا مهما اذ تمتعت بموقع جغرافي متميز على ضفاف نهر العاصي، مما أضفى عليها أهمية أخرى ، بل وأسهم في تطوير بنيتها الإدارية بما يتماشى مع متطلبات حكم المماليك القائم على التنظيم الدقيق. تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانبا مهما من تاريخ الإدارة الإسلامية، تمثل في دراسة النظام الإداري لمدينة حماة خلال فترة دقيقة من تاريخها ، ويهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية، لعل من أبرزها: الوقوف على طبيعة النظام الإداري في حماة خلال العصر المملوكي، والتعرّف على الوظائف الإدارية الرئيسية التي شكلت عماد هذا النظام، مثل النيابة، والقضاء، والوزارة، فضلاً عن دراسة الوظائف الاخرى. ان اشكالية البحث والتي تتركز في الكيفية التي استطاعت بها الإدارة المملوكية تحقيق قدر من الاستقرار والتنظيم داخل المدن، وهل حقق النظام الاداري ما صمم لا جله.
كلمات مفتاحية : النظام الإداري ، حماة ، المماليك

The administrative system of the city of Hama during the Mamluk era in the seventh century AH

Assistant Professor Dr Sa’ad Ibrahim Mohammad
Faculty of Basic Education, Al-Muthanna University

Abstract
The city of Hama is one of the ancient Islamic cities that played a prominent role in Islamic history, especially in the Levant, particularly during the Mamluk era in the seventh century AH. It also formed an important urban center as it enjoyed a distinguished geographical location on the banks of the Orontes River, which gave it further importance and contributed to the development of its administrative structure in line with the requirements of the Mamluk rule based on precise organization. The importance of this research stems from the fact that it deals with an important aspect of the history of Islamic administration, represented in the study of the administrative system of the city of Hama during a critical period in its history. This research aims to achieve a number of scientific objectives, perhaps the most prominent of which are: identifying the nature of the administrative system in Hama during the Mamluk era, and identifying the main administrative functions that formed the backbone of as studying the main and secondary functions. this system, such as the governorship, the judiciary, and the departments, The research problem focuses on how the Mamluk administration was able to achieve a degree of stability and organization within the cities, and whether the administrative system achieved what it was designed to do
Keywords: Administrative system, Hama, Mamluks

المقدمـــة:
تعد مدينة حماة واحدةً من الحواضر الإسلامية العريقة التي لعبت دورا بارزا في التاريخ السياسي والإداري لبلاد الشام، لا سيما خلال عصر دولة المماليك في القرن السابع الهجري، كما انها شكلت

مركزا حضريا مهما تمتع بموقع جغرافي متميز على ضفاف نهر العاصي، مما أضفى عليها أهمية أخرى ، بل وأسهم في تطوير بنيتها الإدارية بما يتماشى مع متطلبات حكم المماليك القائم على التنظيم الدقيق.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانباً حيوياً من تاريخ الإدارة الإسلامية، يتمثل في دراسة النظام الإداري لمدينة حماة خلال فترة مهمة من تاريخها، حيث شهدت تحولات سياسية وإدارية عميقة في ظل الحكم المملوكي، ويُسهم هذا الموضوع في الاجابة على اشكالية البحث والتي تتركز في الكيفية التي استطاعت بها الإدارة المملوكية تحقيق قدر من الاستقرار والتنظيم داخل المدن، وهل حقق النظام الاداري ما صمم لا جله ، كما يسلّط الضوء على دور حماة كنموذج إداري متوسط بين العواصم الكبرى والمراكز الحضرية الصغرى.

ويهدف البحث إلى سدّ ثغرة معرفية في مجال تاريخ الإدارة الحضرية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالدراسات التفصيلية للمدن غير المركزية.

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي التحليلي، القائم على جمع المادة العلمية من مصادرها المختلفة، ثم تحليلها ونقدها للوصول إلى نتائج دقيقة، وقد تم الاعتماد على المصادر الأولية مثل كتب المؤرخين المعاصرين للعصر المملوكي، إلى جانب المصادر الثانوية من الدراسات الحديثة والأبحاث الأكاديمية، كما يستند البحث إلى تحليل النصوص التاريخية وتحقيقها، ومقارنتها فيما بينها للكشف عن طبيعة النظام الإداري وتطوره، مع الاستفادة من المنهج الوصفي في عرض الوظائف والمؤسسات الإدارية.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى عدد من المحاور الرئيسية تسبقها هذه المقدمة، وختم البحث بنتائجه واعتمد البحث على طيف واسع من المصادر المتنوعة التي تشمل كتب التاريخ العام والخاص، مثل مؤلفات المؤرخين المسلمين في العصر الوسيط، بالإضافة إلى الدراسات الأكاديمية الحديثة التي تناولت النظام الإداري في الدولة المملوكية أو في مدن بلاد الشام، منها المصادر التالية: ابن بطوطة في كتابه رحلة ابن بطوطة، وكتاب إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر العسقلاني، وكتاب بدائع الزهور ووقائع الدهور لابو البركات محمد بن احمد، وكذلك اهم المراجع لاحمد مختار العبادي في كتاب التاريخ الأيوبي والمملوكي، ورحلة بنيامين لبنيامين بن يونة، كتاب مصر والشام والجزيرة العربية لعبد المقصود عبد الحميد باشا.

مدخل:

إدارة حماة في عصر المماليك:

ان مبدأ الحكم في مدينة حماة في المدة الأيوبية كان وراثيا، إذ قام صلاح الدين الايوبي بتوزيع الاقطاعيات على ذويه لضمان ولائهم من ناحية، ومن ناحية أخرى ليتحمل كل واحد مهم مسؤولية اقطاعه، وخاصة في أوقات الازمات كالحروب التي كانت لا تكاد تنقطع مع الصليبيين، ونتيجة لهذا التقسيم بات مبدأ الحكم في بلاد الشام وراثيا، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في إدارة مدينة حماة، فبغض النظر عن حاكمها الأول شهاب الدين الذي لم يكن له وريث يرثه عند وفاته[1].

وعند وفاة الملك المظفر تقي الدين عمر، ترك وريثا للعرش، فترك ابنه محمد الملك المنصور، وعندما توفى المنصور محمد ترك ابنه المظفر محمود، ولما توفى هذا الأخير ترك ابنه وصيا على العرش، ولكن ابنه كان صغير السن الامر الذي جعل الأمر بحاجة الى وصي فكانت أمه غازية خاتون وصية عليه وادارة دفة الحكم حتى كبر وتسلم مقاليد الحكم[2].

فبعد السيطرة المملوكية على بلاد الشام على اثر هزيمة المغول في معركة عين جالوت 658ه ، ونتيجة هذا الانتصار اصبح المماليك هم أصحاب الشأن والنفوذ في المنطقة، ففي ظل هذا التغير السياسي، لم يبق للأيوبيين دور سياسي يذكر، وقـد اقر الملك المظفر قطز صاحب حمص على حمص كما اثر صاحب حماة على ملكه وأعاد إليه المعرة التي كانت بيد الحلبيين[3].

بعد ذلك استمرت هذه الأسرة الأيوبية في حكم مدينة حماة إلى سنة 698هـ ، فعند وفاة الملك المظفر محمود خرجت حماة عن الأسرة الأيوبية اذ اقر المملوك قرا سنقر الجو كندار، ثم ألت إلى زين الدين

كتبغا، وبعد ذلك عادت إلى البيت الأيوبي في سنة 710هـ عندما تولى السلطة الملك المؤيد إسماعيل بن علي أبو الفداء[4].

واستمر أبو الفداء إلى سنة 732هـ ، فبعد وفاته ورث ابنه السلطة في حماة الملك الأفضل محمد ابن الملك المؤيد إسماعيل بن علي حتى سنة 741هـ ، اذ خرجت هذه المرة من البيت الأيوبي دون رجعه ، ففي السنة ذاتها بعد عزله وافاه الأجل، وأصبحت حماة نيابة يتولى عليها نواب المماليك اذ يتم تعينهم من قبل السلطان في القاهرة، حالها مشابه لحال المدن الشامية الأخرى، وعليه فان نظام الحكم في حماة هو الوحيد الذي كان وراثياً في فترة المماليك حتى سنة 741هـ [5] .

المحور الاول : تسمية حماة وموقعها

جاء اسم حماة في معاجم اللغة العربية بانه موضع في بلاد الشام، وحماة بالضم تعني الحامية أو الحماية[6]، وورد اسم حماة في شعر امرؤ القيس اذا قال[7]:

تَقَطَّعُ أَسبابُ اللُبانَةِ وَالهَوى عَشِيَّةَ جاوَزنا حَماةَ وَشَيزَرا

كما ان اسم حماة ورد في التوراة تحت اسم حمت[8]، وقيل ان حمت بن كنعان هو الذي قام بناء مدينتي حماة وحمص واسماهما باسمه، وللتميز بين الاثنين تم تسمية حمص بحمت الكبرى وحماة بحمت الصغرى[9]، كما ورد اسم حماة في التوراة في عدة مواضع[10]، وقد جاء اسم حماة في اللغة الآرامية بمعنى القلعة أو الحصن[11].

مما تقدم يتبين أن مدينة حماة من اقدم المدن الشامية وقد ذكرت في التوراة، وفي شعر امرؤ القيس، ومن خلال ما تم ملاحظته في معاجم اللغة العربية فان حماة بالضم تعني الحماية أو الحامية، ثم حرفت من الضم إلى الفتح، وفي اللغة الآرامية تعني الحصن أو القلعة، وهذا ربما يعطي تفسيرا واحدا هو توفر الأمن والاستقرار في المنطقة لذلك أطلقت التوراة على مدينة حماة تسمية حماة العظيمة[12].

ودلالة على قدم تاريخ المدينة، ذكر أن داود (عليه السلام) قام بالإيقاع بصاحب حلب وعساكره، وكان صاحب حماة آنذاك اسمه (ثاعور) وكان بينة وبين صاحب حلب عداوة، فارسل صاحب حماة الهدايا مع وزيره بالسلام والدعاء إلى داود (علية السلام) فرحاً بقتل صاحب حلب[13].

أما موقعها الجغرافي فتعد حماة إحدى حلقات الوصل بين الشام واسيا الصغرى، فهي وسط الطريق الرئيسي بين حمص ودمشق من جهة الجنوب، ومعرة النعمان وحلب من جهة الشمال، اما من جهة الغرب فهي قريبة على سواحل البحر المتوسط ومن ناحية الشرق فتكون قريبة من الجزيرة الفراتية[14].

وتعد حماة من المدن المحصنة من الناحية الطبيعية إذا تقع بين جبلين شامخين متقابلين وقد عرفا بقرون حماة اذ يقع الأول شمال المدينة، والثاني يقع في الجهة الجنوبية منها[15]، اما نهر العاصي فيحدها من جهة الشرق والشمال مما زاد في حصالة المدينة وحفظها من أي هجوم مباغت لاي عدو[16]، وقد اشار مودرمان بموقع حماة واهميته كونة يقع بالقرب من مصادر المياة، فظهرت فيها القدم الحضارات الانسانية، اذ قال: (اقدم اثار الإنسان في مقالع الشير في ضواحي حماة[17]، وقد ادت حماة دورا مهما في التصدي لحملات الغزو الصليبي والمغولي ضد الدولة الإسلامية، اذا اصبحت حماة القاعدة لإنطلاق الحملات العسكرية في تحرير اراضي الدولة العربية، وخاصة في القرنين السابع والثامن الهجرين.

ونظرا لاهمية موقع حماة الاستراتيجي بالنسبة لبلاد الشام اذ ذهب بعض الباحثين الى ان قالوا[18] ((ان تسديد ضربة حاسمة لدمشق لن يعاني دون الاستيلاء على ...حماة وحمص)) ، وقد وصفها ياقوت الحموي حين قال[19] ((وحماة مدينة كبيرة عظيمة كثيرة الخيرات واسعة الرقعة حافلة الأسواق)) ، كما وصفها ابن بطوطة اذ قال[20]((احدى امهات الشام الرفيعة ومدائنها البديعة، ذات الحسن الرائق، والجمال الفائق، تحفها البساتين والجنان، وعليها النواعير كالافلاك الدائرات، يشقها النهر العظيم المسمى

بالعاصي)) ، اذ تمتاز بكثرة النواعير الموجودة على نهر العاصي، دون غيرها من مدن بلاد الشام الأخرى[21] .

المحور الثاني :أصل المماليك وظهورهم

إن كلمة مملوك - جمعها مماليك - وتعني العبد الذي سبي ولم يملك ابواه، أي انه من أبوين حرين في الولادة، ثم يباع، وغالبا ما يكون لون بشرتهم بيضاء، أما العبد القن فيختلف اذ هو العبد المملوك هو وأبواه[22].

وكانت تطلق في الأغلب الاعم على المماليك الأتراك[23]من آسيا الوسطى ثم اتسعت هذه الكلمة، فأصبحت تطلق على الذين يحصل عليهم من الجهات الأسيوية أو الأوربية على حد سواء، وقد تم الاعتماد عليهم في الدولة العباسية منذ خلافة المتوكل 232 – 247ه[24].

وقد أخذت هذه النسبية مدلولاً اصطلاحياً في التاريخ الإسلامي، حيث اقتصرت منذ عهد الخليفة العباسي المأمون والمعتصم على فئة من الرقيق الأبيض، وكان الخلفاء العباسيون يستخدموهم في الفرق العسكرية الخاصة، فقد كانوا على الغالب يشتروهم من سوق النخاسة البيضاء[25] الحافلة بالرقيق المجلوب من جنوبي روسيا وخاصة من بلاد القبق (القوقاس)[26]، فأضحى المماليك الأداة العسكرية الوحيدة عند بعض الدول الإسلامية، كمصر وبلاد الشام، أما مصدر هؤلاء المماليك فكانوا من البلاد ما وراء النهر، إذ اشتهرت بهم مدن سمرقند، وفرغانة، وأشروسنة والشاش وخوارزم، فهي تعد المصادر الرئيسية التي تصدر الرقيق الأبيض ذوي الأصول التركية[27]، أما طريقة جلبهم، فكانت عن طريق السبي أثناء الحروب، أو الشراء، أو تقديمهم هدايا للملوك والأمراء، بالإضافة إلى الرق والخطف، فكان ارق جنس هو الجنس التركي والجركسي، لما يوصف به هولاء من جمال وقوة وفروسية، فإن بلادهم عمت بها الحروب والصراعات [28].

وقد كانوا يجلبون عن طريق البحر، إذ ينقلون إلى القاهرة عن طريق مدينتي دمياط والاسكندرية المصريتين ، أما التجار المسلمون فكانوا عادة ما يجلبونهم عن طريق البر وكان لهم أسواق في القاهرة مثل سوق خليل، وخان سرور، فضلا عن أسواق أخرى في مدينة الإسكندرية[29].

يبدو إن أول من اعتمد على العنصر التركي بكثرة هو الخليفة المعتصم بالله العباسي 218 – 227ه نظرا لقدرتهم القتالية العالية كونهم مقاتلين اشداء، حتى صار العنصر التركي يمثل الدعامة الأساسية في الخلافة العباسية، وكان الخليفة المعتصم يرسل في كل سنة من يجلب إليه المماليك من الأسواق، وقد قيل في عهد المأمون العباسي 198 – 218ه اجتمع لديه زهاء ثلاثة آلاف من المماليك، كما إن العلاقات السيئة بين العرب والفرس على اثر انتقال المأمون إلى بغداد، أدت إلى استحالة التوفيق بين الطرفين، لذلك بدأت ثقة المعتصم تضعف بالعنصر الفارسي من جهة، ومن جهة اخرى تزعزعت ثقته في العنصر العربي، نظرا لكثرة تقلباتهم، فضلا عن فقدانهم الكثير من الامتيازات السياسية والعسكرية في ذلك الوقت[30].

ولكن واقع الحال يشير الى ان استخدام العنصر التركي كان قبل تلك الحقبة التاريخية، اذ استخدم الخليفة المهدي العباسي (158 - 169 هـ) يحيى بن داود الخرسي على إمارة مصر في عام 162هـ وهو مملوك تركي[31]، وقد استخدم الطولونيون في مصر المماليك الأتراك، اذ اعتمدوا عليهم في قيام دولتهم واستمرارها من سنة (254 - 292هـ) عندما طمع احمد بن طولون بالاستقلال بالسيادة في مصر بعد أن عينه الخليفة المعتمد واليا عليها[32]، كذلك الدولة الفاطمية فعند سيطرتها على مصر في عام (358هـ) فقد اعتمد حلفائها الأوائل منذ أيام المعز على عدة عناصر تركية ومن البربر وقد أسندت لهم الوظائف العامة والقيادية في الدولة وفضلوهم على غيرهم من العناصر الأخرى[33].

بعد أن انتهت الدولة الفاطمية على يد الأيوبيين، تكون لصلاح الدين هاجس في تأسيس دولة فاعلة تعمل على إسقاط الدولة الفاطمية، التي دب فيها الضعف والوهن فعمل على إنشاء جيش لنفسه من المماليك الأسدية بالإضافة إلى المماليك الأتراك[34]، وأطلق عليهم اسم الصلاحية والناصرية(*)، وفيما بعد اصبح السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب(**) (638 - 647هـ) حاكما على مصر إذ قدموا له العون والمساندة في تثبيت سلطانه بل كانوا خير سند له، فأدرك حينئذ مدى أهميتهم، مما دفعه إلى شرائهم والإكثار من جلبهم حتى أنه اشترى في مرة واحدة ألف مملوك[35].

ومهما يكن من أمر فقد صار المماليك القوة التي لا يستهان بها واصبحوا أداة طيعة للمماليك الأيوبيين في تثبيت سلطانهم وإقامة دولتهم[36]،

المحور الثالث :الوظائف الإدارية الرئيسية

اولا :النيابـــة

تُعد وظيفة نيابة من الوظائف المهمة في السلم الاداري في عصر المماليك، لما لهذه الوظيفة من صلاحيات واسعة في الدولة، اذ يحق للمكلف بها التصرف بشؤون الدولة بحضور السلطان او غيابه، فقسم هذا المنصب الى عدة نواب منها نائب الكافل الذي من مهامه مساعدة السلطان في شؤون الدولة وينوب عنه في غيابه، ونائب الغيبة ينوب عن السلطان ونائب الكافل عند غيابهم عن الدولة، اضافة الى نواب الاقاليم الذين يرتبطون بالسلطان ويؤدون مهامهم وتنفيذ توجيهات السلطان وقراراته، وغيرها من التقسيمات لنيابة السلطة[37].

ان وظيفة النيابة هي واحدة من الوظائف التي استحدثها السلاطين الايوبيين، فأصبح النائب كأنه سلطان ثان، بل يشترك مع السلطان في منح لقب الامارة وتوزيع الاقطاعات، وتعيين الموظفين، وتوقيع المراسيم ، وتنفيذ القوانين، والخروج على راس فرق لقيادة الجيش في المواكب الرسمية، وقد لقب نائب السلطنة بكافل المملكة الشريفة لان من اختصاصه تصريف امور الدولة عامة سواء اكان السلطان بالقاهرة ام كان متغيباً عنها[38] ، وكان السلطان يختار من يتولى هذا المنصب من يرى فيه الكفاءة العالية وان يوثق بعقله وديانته وعفته وفطنته وزهده[39]

قسم منصب نيابة السلطنة الى قسمين، اطلق على القسم الاول: النائب الكافل او نائب الحضرة، والقسم الثاني اطلق عليه اسم: نائب الغيبة، اما النائب الكافل فهو سلطان ثانٍ يقوم مقام السلطان يتمتع بالعديد من الصلاحيات من العزل والتولية في بعض الوظائف، وتخصيص الارزاق، وحق التصرف المطلق في كافة الامور التي تخص الجيش والمال والبريد، واطلق عليه عدة مسميات منها نائب السلطنة، كافل الممالك الشريفة[40].

وتُعد النيابة في المرتبة الثانية بعد السلطان، فهي أوسع الأمراء نفوذا، وأكثرهم اختصاصا، ويقوم بكثير من الأعمال التي تعد من اختصاص السلطان، وهو يحكم في كل ما يحكم به السلطان ويعلم في التواقيع والمناشير وغير ذلك، وله الحق في تعيين من يشاء من الأمراء في الوظائف الجليلة كالوزارة وكاتب السر، بعد أخذ رأي السلطان وقلما يُجاب[41].

وبدأت هذه الوظيفة في حماة زمن تقي الدين عمر عندما أناب منكورس بن ناصح الدين حمارتكين مدة أربع سنوات عندما كان تقى الدين عمر غائب عن حماة مدة أربع سنوات ومن أهم أسباب اختياره هي شجاعته وفطنته في التصدي للغزو الصليبي لمدينة حماة وخاصة في سنة 547هـ [42]، وهذا الامر يجعلنا نؤمن بالدور العسكري للنيابه في حسم الصراعات الداخلية وحتى الخارجية لصالح سلاطين المماليك.

لهذا فان النائب كان يختار من بين الأمراء الشجعان، وذوي العقل، فالملك المنصور كان يستنيب ابنه الملك المظفر محمود عند غيابه فهو يقوم مقام أبيه في قيادة الجيش وإدارة المدينة [43].

وتعد نيابة حماة في المرتبة الرابعة اذا ما تم عدها من ضمن نيابات بلاد الشام فهي بعد نيابة كل من دمشق وحلب وطرابلس ، وهناك من عدها ثالثة بل هناك من جعلها بعد نيابة دمشق ولا نرى سببا او مبررا لهذا الاختلاف في المراتب سوى اجتهادات شخصية اعتمدت على قلة او كثرة من المعلومات المتوفره عن تلك النيابة[44]

ثانيا :الـــــــــوزارة

أشتق هذا النظام من كلمة (المؤازرة) التي تعني (المساعدة)، وقد ميز الماوردي بين نوعين من الوزارة (وزارة التفويض) و (وزارة التنفيذ)، أما وزارة التفويض فتتميز بالسلطات الواسعة للوزير الذي يفوضه الخليفة التصرف في كبار المهام الادارية والعسكرية والسياسية والمالية، أما وزارة التنفيذ فتعني أن الخليفة يعهد للوزير بتنفيذ اوامره في أمر من أمور الجيش أو المال أو الادارة، فتكون سلطة الوزير محددة بالمهمة التي كلف بها فقط وتختلف كتب الاحكام السلطانية في تقرير ما إذا كان هذا المنصب الذي يلي الخلافة عربياً إسلاميا أم مأخوذ عن النظم الاخرى التي ورثتها (دار الاسلام)، إلا أنه يبدو أن المنصب بصورة رسمية لم يظهر إلا زمن العباسيين لكنه من الناحية العملية كان موجود منذ عهد الرسول

(صلى الله عليه واله وسلم)، حيث كان بعض الصحابة يعاونون الرسول في بعض الامور التي يعهد اليهم بتنفيذها، وأول من أطلق عليه لقب وزير ابو سلمى حفص بن سليمان الخلال وزير الخليفة السفاح أول خليفة لبين العباس، ويقال إلي سلمة وزير آل محمد[45].

وقد عرفت مدينة حماة وظيفة الوزارة في زمن الأيوبيين، ويعد الوزير خطير الدين اكرم الدحماسي أول من شغل هذا المنصب، وعادة يختار الوزير في حماة من ضمن الشخصيات المعروفة بالأمانة والصدق والديانة[46].

وقد عد القلقشندي الوزارة من المناصب الديوانية الرفيعة[47] ، وكان في مدينة حماة ووزراء لعبوا دورا بارزا في التغيير السياسي كالوزير زين الدين بن فريج ، والوزير ضياء الدين النصيبي ، والوزير نصر الله بن محمد صفي الدين[48] .

ثالثا القضـــــــــــــاء

تمثلت الجذور الأولى لمؤسسة القضاء في دولة المماليك بحصر منصب قاضي القضاة للمذهب الشافعي دون بقية المذاهب الأخرى، كون أتباع هذا المذهب مثلوا الكثرة الساحقة بين الناس في الدولة المملوكية، حتى مجيء السلطان المملوكي الظاهر بيبرس الذي عينَ لكل مذهب من المذاهب الأربعة، قاضي يحتكم إليه الناس في أمورهم، بهدف توحيد جبهته الداخلية تجاه الأخطار الخارجية بإظهار المماليك حُماة للمذاهب الأربعة، الذي يعني من وجهة نظرهم حمايتهم للإسلام، فكان اختيار القضاة مرتبط بقربهم من أهل الحكم ومعرفتهم لهم أو مقابل دفع مبلغ من المال إلى السلطان بأستثناء القلة منهم الذين عُينوا لامتلاكهم الكفاءة العلمية أمثال القاضي الحنفي شمس الدين محمد بن احمد الطرابلسي وقاضي قضاة الشافعية تقي الدين بن رقيق العيد، ولم تقتصر أعمال القضاة على القضاء فحسب وانما تعداها إلى التدريس والخطابة وبعض الأعمال الإدارية، كما لم تكن هناك سن محددة للقضاة في تعيينه وتوقفهم عن تولي الوظيفة عند بلوغهم إياها[49]، وقد استحدث المماليك في مؤسسة القضاء فضلا عن قضاة المذاهب الأربعة، قاضي العسكر، الذين كان معظمهم من أتباع المذهب الشافعي، وقاضي الركب، أي قاضي قافلة الحج يرافقها من البداية حتى النهاية، كما كان لأهل الذمة محاكمهم الخاصة يلجئون أليها للاحتكام في قضاياهم الدينية بأستثناء بعض الأمور التي كانت تتعلق بشؤون المسلمين والدولة، وقد حافظت مؤسسة القضاء على هيبتها ومكانتها المرموقة في دولة المماليك حتى منتصف القرن الثامن الهجري[50]، إذ بدأت الانهيارات في مؤسسة القضاء متمثلةً بالرشوة وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وجعل القضاء أداة بيد الحكام المماليك، فضلاً عن انتشار شهداء الزور الذين كانوا يُعينون في مؤسسة القضاء بناءاً على وساطة من الأمراء المماليك، مما جعلهم يتلاعبون بالأحكام القضائية بما يتلاءم مع مصالحهم الضيقة على حساب الحق والعدل[51].

سعى الحكام المماليك في بداية تأسيس دولتهم إلى إرضاء القضاة بشتى الوسائل، نتيجة للمعارضة التي تلقوها من البعض منهم، وأبرزهم قاضي مصر عز الدين بن عبد السلام (ت 666 هـ) الذي عد المماليك رقيق ويجب بيعهم ووضع ثمنهم في بيت المال، إلا انه عدل عن رأيه بعد إحياء الخلافة العباسية في مصر وبايع الملك الظاهر بيبرس بالسلطنة[52]، كان قاضي قضاة المذهب الشافعي، لغاية عام (666 هـ) المتولي الوحيد للقضاء بين الناس على المذاهب الأخرى في دولة المماليك، مثل القاضي الشافعي تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز (ت661هـ)، الذي اسند أليه هذه المناصب برمتها، ثم أضيفت أليه أيضا وظيفة أخرى في مصر مثل الحسبة والخطابة وتفقد الجيوش والوزارة في بعض الأوقات إلى غير ذلك من الأمور، بخلاف ما كان معمولا في الدولة العباسية التي كانت تمثل رمز الدولة العربية الإسلامية، إذ عين الخلفاء العباسيين في عاصمتهم بغداد، قاضيا إلى جانب عدد من القضاة في شتى المذاهب على جانبي العاصمة، إلا إن السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (ت666 هـ)، إلى مخالفة هذه السُنة بتعيينه قضاة أربعة للمذاهب الأخرى في مدينة القاهرة، ثم تبعتها دمشق بعد سنةً واحدة لتتبعهما بقية الولايات الأخرى في الدولة المملوكية، فبالرغم من أن هذه المذاهب الإسلامية لم تكن على درجة واحدة من الانتشار بين الناس في مصر والشام، إذ كان أتباع المذهب الشافعي هم الكثرة الساحقة فيهما، مع قلة من أتباع المذهب الحنبلي في دمشق وقلة من أتباع المذهب الحنفي في القاهرة ودمشق[53]، وربما رجع قرار السلطان بيبرس في ذلك، إلى فهمه السياسي والديني للتحديات التي كانت تواجه دولة المماليك سواء من

الصليبيين والمغول من جهة، واعادة الخلافة العباسية من جديد من جهة أخرى، ففي سنة 616 هـ/ 1661م، وبعد مضي ثلاث سنوات على سقوط الخلافة العباسية في بغداد على أيدي المغول، الجأ المماليك في القاهرة رجلا من سلالة بني العباس واعترفوا به أميراً للمؤمنين مقره في القاهرة، كونه جسد من وجهة نظرهم، وحدة الدولة العربية الإسلامية التي كان رمزها الخليفة العباسي قبل سقوطه، ولما تمت البيعة للخليفة (المنتصر بالله)، بادر الأخير إلى تقليد الظاهر بيبرس، راية حكم الدولة العربية الإسلامية آنذاك[54]، وهذا يعني أن قرار السلطان المملوكي الظاهر بيبرس في تعيين القضاة الأربعة، والذين يمثلون مذاهب أهل الجماعة في سائر أنحاء دولة المماليك، جاء بقصد كسبه لتأييد النخبة السياسية لمواجهة التحديات العسكرية من جهة، وكسب تأييد النخبة الدينية والفئات الشعبية بإظهار المماليك حماة للمذاهب الأربعة الذي يعني بدوره حماية الإسلام ورعايته على كافة المستويات من جهة أخرى[55].

المحور الرابع :الوظائف الاخرى

اولا: الاستـــــاذ داريـــــة

الأستاذ دارية: مصطلحٌ مركّب يجمع بين كلمة أستاذ ذات الأصل الفارسي التي تعني المعلم أو المتقن لصنعته، وكلمة (دارية) وهي كلمة مشتقة من الجذر العربي (درى) بمعنى العِلم والإحاطة والمعرفة الشاملة، وقد استُخدم هذا المصطلح في المصادر المملوكية للدلالة على العالِم الذي يُدير مؤسسة تعليمية أو يشرف على مجلس علمي، بما يجمع في شخصه بين التدريس والإشراف الإداري والرعاية الروحية للطلاب[56].

ويُفرّق المؤرخون بين الأستاذ دارية وبين المدرّس العادي؛ فالأول يحمل صلاحيات أوسع تشمل اختيار المناهج، وقبول الطلاب، والإشراف على الموارد الوقفية، فضلاً عن إصدار الإجازات العلمية التي تُخوّل حاملها التدريسَ ونقل العلم.

ثمة مصطلحات تتقاطع مع مصطلح الأستاذ دارية ينبغي التمييز بينها: فـ (المدرّس) هو من يتولى التعليم المباشر في مدرسة بعينها دون بالضرورة تولّي الإشراف الإداري، أما (الشيخ) فيغلب عليه البعد الروحي والصوفي، في حين يختص (الناظر) بالجانب المالي وإدارة الأوقاف، أما (الأستاذ دارية) فيجمع هذه الأدوار في منظومة متكاملة، وقد يكون في الوقت نفسه شيخاً ومدرّساً وناظراً، مما يجعله من أرفع المناصب العلمية مكانةً وأثراً[57].

وقد برز دور الأستاذ دارية جلياً في حلقات الإسناد العلمي الذي يربط كل عالم بشيخه وصولاً إلى منابع المعرفة الإسلامية الأولى، حيث أولت المنظومة التعليمية المملوكية أنذاك أهميةً قصوى لصحة الإسناد ودقته، لأن الإجازة التي يمنحها الأستاذ دارية لطلابه لم تكن مجرد شهادة كفاءة، بل سنداً علمياً يُثبت انتساب حاملها إلى سلسلة العلماء الموثوقين، وبهذا كان للأستاذ دارية دور محوري في صنع النخب العلمية والدينية والقضائية، إذ كان خريجو مجالسه يتولّون مناصب القضاء والإفتاء والتدريس في سائر أرجاء المملكة المملوكية[58].

ثانيا :البريـــــــــــد

يُعدّ نظام البريد من أهم المؤسسات الإدارية التي اعتمدت عليها الدول الإسلامية منذ العصر الأموي، ثم تطوّر بشكل ملحوظ في العصر العباسي، ليبلغ درجة عالية من التنظيم في عهد دولة المماليك (648–923هـ / 1250–1517م)، وقد ارتبط البريد في العصر المملوكي بوظيفة حيوية تمثلت في تأمين الاتصال السريع بين مركز الحكم في القاهرة ومختلف الأقاليم، خاصة في ظل التهديدات الخارجية كالمغول والصليبيين[59].

قامت دولة المماليك عام 648هـ/1250م في مصر والشام، وورثت إرثاً حضارياً ضخماً عن الدول الإسلامية السابقة، لا سيما الدولتين الأيوبية والفاطمية، وكان من أبرز ما ورثته هذا الكيان الجديد نظام البريد الذي عرفه الإسلام منذ العهد الأموي، غير أن المماليك لم يكتفوا بهذا الإرث بل طوّروه تطويراً جوهرياً جعله يبلغ درجة غير مسبوقة من الكفاءة والتنظيم.

وقد جاء هذا التطور استجابةً لمتطلبات الواقع السياسي والعسكري الذي فرضته الحروب المتواصلة على جبهتين في آنٍ واحد: جبهة الغرب في مواجهة الصليبيين الذين ظلوا متمسكين ببقاياهم

على الساحل الشامي، وجبهة الشرق في مواجهة الغزو المغولي الجارف الذي كان يُهدد قلب العالم الإسلامي، وفي ظل هذا الضغط الثنائي، كانت سرعة نقل المعلومات شرطاً حيوياً لبقاء الدولة[60] لقد عني سلاطين حماة بالبريد عناية كبيرة ، اذ تعد مدينة حماة حلقة وصل في نقل البريد اذ جهز بها برج لاستقبال الحمام الزاجل القادم من دمشق مارا بحمص حتى معرة النعمان ثم الى حلب وبعدها تدمر والرحبة[61] .

ثالثا :والـــي الــبَرّ

والي البرّ مصطلح إداري ظهر في الدولة الإسلامية منذ العصر العباسي، وبلغ أوج تطوره وتنظيمه في عهد الدولة المملوكية (648–923هـ / 1250–1517م). ويُقصد بكلمة (البرّ) في هذا السياق الجهة البرّية والأرياف والضواحي البعيدة عن المدن الكبرى، كالقاهرة ودمشق وحلب وغيرها، وكان والي البرّ هو الموظف الرسمي الذي تُسنَد إليه مهمة الإشراف على المناطق الريفية والأطراف، والحفاظ على النظام والأمن فيها، وتحصيل الموارد وتوزيع العدالة، فضلاً عن ربط هذه المناطق إدارياً وأمنياً بالحكومة المركزية في القاهرة[62]. يعد والي البرّ، فقد كان منصبًا إدارياً مهماً يرتبط بالإشراف على الطرق البرية، وتأمينها، وضمان سلامة انتقال البريد والرسل، وهو ما يعكس تكامل البنية اللوجستية للدولة المملوكية، وقد ساهم هذا النظام في تعزيز السيطرة المركزية وتدفق المعلومات بشكل منتظم ودقيق.ان والي البَرّ هو المسؤول التنفيذي الأعلى عن الشبكة البريدية البرية في المناطق والأقاليم التابعة للدولة المملوكية، وقد حمل هذا اللقب اشتقاقاً من (البَرّ)، أي: البر والصحراء (إشارةً إلى اختصاصه بالمسالك والطرق البرية ومراقبة الطرق، وكانت مهامه تشمل جوانب عسكرية وإدارية ولوجستية في آنٍ واحد، ومن أبرز صلاحيات والي البَرّ[63]:

أ. الإشراف على المحطات البريدية) السكك (والتأكد من جاهزية الخيول والعلف والأفراد المكلفين بها.
ب. تعيين مقدّمي البريدية ومراقبة أدائهم، والتحقيق في أي تقصير أو تأخير في إيصال الرسائل.
ج. حماية الطرق وتأمينها من قطاع الطريق والعناصر المعادية، إذ كانت بعض المسالك تمر في مناطق خطرة.
د. الإشراف على خيول البريد الخاصة بالسلطنة المختومة والمحجوزة لخدمة الدولة، وعدم التسامح في استخدامها لأغراض شخصية.
هـ. إبلاغ السلطان بأي اختراق أو تسريب للمعلومات عبر الشبكة البريدية.

نتائج البحث

اولا / حظيت مدينة حماة باهتمام الايوبين والمماليك على حد سواء كونها تعد من الحصون المنيعة في بلاد الشام فضلا عن موقعها الجغرافي المتميز

ثانيا / كان لمدينة حماة واهلها وقيادتها دور بارز في التصدي والصمود للغزو الصليبي والغزو المغولي الذي اجتاح مناطق واسعة من العالم الاسلامي.

ثالثا / يعد النظام الاداري لمدينة حماة نظاما دقيقا ادى غرضع بشكل واضح

رابعا / ادراك سلاطين المماليك بالدور المهم لنيابة حماة في الدفاع عن الاراضي الشامية

خامسا / وجود دور بارز لنيابة حماة في قلب موازين القوى داخل وخارج السلطة المملوكية .

هوامش البحث

(1) ابن الأثير، الكامل، ج11، ص444.

(1) ابن واصل، مفرج الكروب، ج2، ص75.

(1) ابن تغري بردي، النجوم، ج7، ص83.

(1) ابو الفداء، المختصر، ج2، ص380.

(1) ابو الفداء، المختصر، ج2، ص389.

(1) شهاب الدين ابو عبد الله بن عبد الله ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1957، ج2، ص300، ابن منظور، لسان العرب، المصدر السابق، ج14، ص199، البكري أبي عبيد الله ابن عبد العزيز الاندلسي، معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع، حققه وضبطه: مصطفى السقا، ط1، القاهرة، 1364هـ /1945م ، ج2، ص466.

(1) بنيامين بن يونة، رحلة بنيامين، ترجمة: عزرا حداد، (د.ط)، المطبعة الشرقية، بغداد، 1954، ص121.

(1) عيسى اسعد، تاريخ حمص، نشرته مطرانية حمص الارتدوكسية، دمشق، 1984، ص37.

(1) التوراة المطبعة الكاثوليكية، لبنان، 1983، سفر يشوع، فصل 13، العدد 6، سفر التكوين، فصل10، العدد 18، سفر أخبار الأيام الأول فصل18، العدد 9، 3، سفر اخبار الايام الثاني، فصل العدد، 3،4، سفر نبؤة اشعيا، فصل11، العدد2، سفر نبؤة حزقيال، فصل47، العدد 16، 17، 20.

(1) قاموس الكتاب المقدس، تاليف: نخبة من الاساتذة، بيروت/ ج1، ص316.

(1) التوراة، سفر نبؤة عاموس، فصل6، العدد6.

(1) عماد الدين اسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه، المختصر في اخبار البشر، علق عليه ووضع حواشيه: محمود ديوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ / 1997م، ج1، ص45.

(1) شهاب الدين بن فضل الله، التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، مصر، 1894، ص181.

(1) ابن شحنة، ابو الفضل محمد الحلبي، الدر المنتخب في تاريخ حلب، علق عليه: الياس سكرين الدمشقي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1909، ص269.

(1) ابو الحسن علي بن موسى بن سعيد، الجغرافية، تحقيق: اسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص153.

(1) موقع العصر الحجري القديم قرب حماة، تعريب: شوقي شعث، مجله الحوليات السوريه، 1964، ج14، ص250.

(1) عماد الدين خليل، عماد الدين زنكي، مطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، موصل، 1985، ص199.

(1) معجم البلدان، ج2، ص300.

(1) ابن بطوطة، ابو عبد الله محمود بن ابراهيم اللواتي، رحلة ابن بطوطة، دار صادر بيروت، 1964، ص66.

([1]) ابو الفداء، تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه وطبعة: بندر والبارون ماك كوكين ديلان، (د.ط)، دار الطباعة السلطانية، باريس، (د. ت)، ص363.
(1) أبن المنظور، لسان العرب، المصدر السابق، ج10، ص493.
(1) تقي الدين ابي العباس احمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (د- ط)، طبعة بالاوفست، (د – ت)، ج2، ص236.
(1) عبد القادر احمد يوسف، علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، (د- ط)، بيروت، 1969، ص204.
(1) محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ط1، بيروت، 1418هـ / 1997م، ص16.
(1) بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية، بيه أمين ومنير البعلبكي، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1961، ص246.
(1) محمد سهيل طقوش، تاريخ المماليك، المصدر السابق، ص16.
(1) سليم محمد رزق، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، (د.ط)، مصر، 1366هـ/1947م: 1/ ق1، ص14-15.
(1) ابو البركات محمد بن احمد، بدائع الزهور ووقائع الدهور، (د.ط) بولاق، 1311هـ-1312هـ، ج3، ص21.
(1) احمد بن جعفر بن وهيب، واضح كتاب البلدان، (د. ط)، ليدن، 1860م، ص23.
(1) ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد ابو الفضل، دار المعارف، (د.ط)، مصر، 1966م، ج8، ص143.
(1) عزالدين ابو حسن علي بن ابي كرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، 1385هـ- 1965م، (د. ط)، ج7، ص187.
(1) جمال الدين ابو المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة (د. ط)، وزارة الثقافة والارشاد القومي، (د. ت)، ج4، ص34.
(1) ابو الفداء، المختصر، المصدر السابق، ج1، ص448، احمد مختار العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، (د. ط)، بيروت، 1969، ص11.
(*) المماليك الصلاحية، نسبة إلى اسم صلاح الدين، والمماليك الناصرية نسبة إلى لقبه الناصر. انظر: (أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي كتاب الروضة في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، (د.ط) القاهرة ،287هـ، ج2، ص228.
(**) الملك صالح نجم الدين ايوب، هو الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، مات في ليلة الاحد الرابع عشر من شعبان سنة 647هـ / 1249م وكانت مدة ملكه تسع سنين وست اشهر وكانت أمه جارية سوداء تسمى ورد المنى، غشيها السلطان الكامل، فحملت بالملك الصالح . انظر: (المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه ووضع حواشيه، محمد مصطفى زيادة، ط2، 1/ ق1، 339).
(1) المقريزي، السلوك، ج1، ص338.
(1) طقوش، تاريخ المماليك، المصدر السابق، ص26.
(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج6، ص363، سليم، عصر السلاطين، ج1، ص23.
(1) ابو الفداء، المختصر، ج2، ص285. والمقريزي، السلوك، المصدر السابق، ج1، ص341.
(*) شجر الدر: الملكة عصمة الدين ام خليل، كانت تركية الجنسية، وقبل أرمنية اشتراها الملك الصالح نجم الدين ايوب، وهي أول من ملك مصر من ملوك الترك والمماليك، اجتمع المعاليك البحرية بتعيين شجرة الدر على عرض مصر، المقريزي، السلوك، المصدر السابق، ج1، ص391.
(1) المقريزي، السلوك، المصدر نفسه، ج1، ص366.
(1) المصدر نفسه.

(1) أبو الفداء، المختصر، المصدر السابق، ج2، ص287، والمقريزي، السلوك، المصدر السابق، ج1، ص253.
(*) حصن كيفا: بلدة وقلعة كبيرة مشرفة على دجلة بين أمد وجزيرة ابن عمر من ديار بكر (الحموي، معجم البلدان، ج2، ص565).
(1) المقريزي، الخطط، المصدر السابق، ج2، ص237، سليم، عصر السلاطين، المصدر السابق، ج1، ص23.
(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، المصدر السابق، ج6، ص370.
(1) المصدر نفسه، ج6، ص371.
(44) ايمان بنت عبد الحليم ، نيابة حماة ، ص 120
(1) السيد الباز العريني، المماليك، (د. ط)، بيروت، 1979، ص152.
(1) المقريزي، السلوك، المصدر السابق، ج1، ص359.
(1) المصدر نفسه.
(48) يونيني ، ج3 ،ص 238
(1) المقريزي، السلوك، المصدر السابق، ج1، ص366.
(1) عبد المقصود عبد الحميد باشا، مصر والشام والجزيرة العربية، شركة السفير للطباعة والنشر، القاهرة، 1996، ص 57 .
(1) المقريزي: الخطط، المصدر السابق، ج3، ص358 .
(1) محمد عبدالغني الأشقر، نائب السلطنة المملوكية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص40.
(1) ابراهيم بن علي بن احمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم الطرسوسي، تحفة الترك فيما يجب ان يعمل في الملك، تح: رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت، 1992، ص76.
(1) القلقشندي، صبح الأعشى، المصدر السابق، ج4، ص17.
(1) عماد الدين محمد بن صفي الدين الكاتب الاصفهاني، البرق الشامي، المكتبة جامعة الموصل، ج5، ص12.
(1) أبو الفداء، المختصر، المصدر السابق، ج2، ص267.
(1) وفيات المشاهير والاعلام، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 2003، ج49، ص25.
(1) صلاح الدين خليل بن ايبك الصفدي: الوافي بالوفيات، تحقيق: احمد الارناؤوط، زكي مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000، ج9، ص272.
(1) الحسن بن عمر بن الحسن ابن حبيب: تذكرة النبيه في ايام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد امين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1986، ج1، ص128.
(1) قطب الدين موسى بن محمد اليونيني، ذيل مرآة الزمان، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، ط2، 1992، ج4، ص31.
(1) أبو الفداء، المختصر، المصدر السابق، ج2، ص197.
(1) سليم، عصر السلاطين، المصدر السابق، ج1، ص304.
(61) العمري : تعريف المصطلحات ، ص197
(1) صبح الأعشى، ج4، ص28.
(1) نهال عبد الوهاب حامد العبادي، الوظائف الادارية والعلمية في العصر المملوكي من خلال كتاب الوافي بالوفيات للصفدي، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2021، ص152.

ثبت المصادر والمرجع

أولاً: المصـــــادر.
الازهري، ابي منصور محمد بن احمد(ت٣٧٩هـ)
1-تهذيب اللغة، حققه وقدمه له: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد على النجار، (د. ط)، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والانباء والنشر، 1384هـ / 1964م، ج5.
الاصفهاني، عماد الدين محمد بن صفي الدين الكاتب(ت٥٩٧هـ)
2-البرق الشامي، المكتبة جامعة الموصل، ج5.
ابن الأثير، عزالدين ابو حسن علي بن ابي كرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف(ت ٦٣٠هـ)
3-الكامل في التاريخ، بيروت، 1385هـ- 1965م، (د. ط)، ج7.
ابن اياس، محمد بن احمد ابو البركات(ت 930ه)
4- بدائع الزهور ووقائع الدهور، (د.ط) بولاق، 1311هـ-1312هـ، ج3.
ابن بطوطة، ابو عبد الله محمود بن ابراهيم اللواتي(ت٧٧٩ ه)
5- رحلة ابن بطوطة، دار صادر بيروت، 1964.
البكري أبي عبيد الله ابن عبد العزيز(ت 487ه)
6-معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع، حققه وضبطه: مصطفى السقا، ط1، القاهرة، 1364هـ /1945م، ج2.
الجوهري، اسماعيل بن حماد(ت 393 ه)
7-الصحاح في اللغة والعلوم، تقديم: عبد الله العلايلي واخرون، ط2، دار الحضارة العربية، بيروت، 1974.
الحلبي، الحسن بن عمر بن الحسن ابن حبيب(ت 779ه)
8-تذكرة النبيه في ايام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد امين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ج1.
الحموي، شهاب الدين ابو عبد الله بن عبد الله ياقوت(ت 626ه)
9-معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1957، ج2.
الطبري، ابو جعفر محمد بن جرير(ت٣١٠هـ)
10-تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد ابو الفضل، دار المعارف، (د.ط)، مصر، 1966م، ج8
الطرسوسي، ابراهيم بن علي بن احمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم(ت 758ه)
11-تحفة الترك فيما يجب ان يعمل في الملك، تح: رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت، 1992.
اليعقوبي، احمد بن جعفر بن وهيب(ت بعد 292ه)
11- كتاب البلدان، (د. ط)، ليدن، 1860م.
ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت 114 هـ)
12- البداية والنهاية، دار الفكر، بيروت، 1978، ج6.
المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ)
13-السلوك لمعرفة دول الملوك (حوادث عهد بيبرس والقلاوون)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ج3، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2002.
المقريزي تقي الدين ابو العباس احمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م)
14-المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (د. ط)، طبعة بالاوفست، (د. ت)، ج2.
ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم (ت 711ه)
15- لسان العرب، (د.ط)، دار صادر، بيروت، 1375هـ/ 1956، ج4.
السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن(ت 902 ه)
16-الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ج2، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، 1999 م.

17-التبر المسبوك في ذيل السلوك، تحقيق: لبيبة ابرهيم مصطفى، مطبعة دار الكتب والوثائق، القاهرة، 2005.
ابن سعيد، ابو الحسن علي بن موسى(ت 685ه)
18-الجغرافية، تحقيق: اسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1970.
العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر(ت 852ه)
19-الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ج1، ط1، تحقيق: محمد عبد المعيد خان دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، ج1.
20-إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، ج3، القاهرة د.ت

العمري، شهاب الدين احمد بن يحيى ابن فضل الله (ت 749ه)
20-التعريف بالمصطلح الشريف، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
ابي الفداء، عماد الدين اسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه(ت٧٣٢هـ)
21- تقويم البلدان، اعتنى بتصحيحه وطبعة: بندر والبارون ماك كوكين ديلان، (د.ط)، دار الطباعة السلطانية، باريس، (د. ت).
22-المختصر في اخبار البشر، علق عليه ووضع حواشيه: محمود ديوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ / 1997م، ج1.
الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك(ت 764ه)
23-الوافي بالوفيات، تحقيق: احمد الارناؤوط، زكي مصطفى، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000، ج9.
القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت 821هـ)
24-صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1338هـ.
ابو شامة المقدسي، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل(ت 665ه)
25-الروضة في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، (د. ط)، القاهرة ،287هـ، ج2.
ابن شحنة، ابو الفضل محمد الحلبي(ت 815ه)
26-الدر المنتخب في تاريخ حلب، علق عليه: الياس سكرين الدمشقي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1909.
ابن تغري بردي ابو المحاسن (ت 874ه)
27-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1963م، ج11.
ابن خلدون، عبد الرحمن(٨٠٨هـ)
28-ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر المعروف بـ (كتاب العبر)، ضبط وتحقيق: خليل شحادة، ج7، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1401 هـ / 1981 م.
الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(ت 748ه)
29-سير أعلام النبلاء، ج23، ط3، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
ثانياً: المراجع.
اسعد، عيسى
1 -تاريخ حمص، نشرته مطرانية حمص الارتدوكسية، دمشق، 1984.
الأسعد بن مماتي
2-كتاب قوانين الدواوين، تحقيق: عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م.
باشا، عبد المقصود عبد الحميد
2-مصر والشام والجزيرة العربية، شركة السفير للطباعة والنشر، القاهرة، 1996.

بروكلمان، كارل
3-تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية، بيه أمين ومنير البعلبكي، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1961.
بنيامين بن يونة
4-رحلة بنيامين، ترجمة: عزرا حداد، (د.ط)، المطبعة الشرقية، بغداد، 1954.
العبادي، أحمد مختار
5-في التاريخ الأيوبي والمملوكي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1978م.
6- قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة العربية، (د. ط)، بيروت، 1969.
العبادي، نهال عبد الوهاب حامد
7-الوظائف الادارية والعلمية في العصر المملوكي من خلال كتاب الوافي بالوفيات للصفدي، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2021.
العريني، السيد الباز
8-المماليك، (د. ط)، بيروت، 1979.
طقوش، محمد سهيل
9-تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، ط1، بيروت، 1418هـ / 1997م.
اليوسف، عبد القادر احمد
10-علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، (د-ط)، بيروت، 1969.
اليونيني موسى احمد بن قطب الدين (ت٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م)
11-ذيل مرآة الزمان، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، ط2، 1992، ج4.
ماجد، عبد المنعم
12-نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م، ج1.
المصري، شافع بن علي الكاتب العسقلاني
13-الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1418هـ/1998م.
عادل محمد نبهان
14-نظام البريد ودوره في الصراع بين المماليك والمغول (723-661هـ/ 1323-1263م)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، 2011.
عماد الدين غانم، الملك الظاهر بيبرس
15-سلسلة أعلام الناشئة، العدد الرابع، ط1، سوريا، ط1، 2011.
السواق، علي صالح وآخرون
16-التعريف بالإمام بدر الدين العيني وكتابه عمدة القارئ، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد 50، 2023 م.
فايد حماد عاشور
17-المماليك والمغول – صراع المحاور، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1993م.
فضل الله، شهاب الدين
18-التعريف بالمصطلح الشريف، مطبعة العاصمة، مصر، 1894، قاموس الكتاب المقدس، تاليف: نخبة من الاساتذة، بيروت/ ج1.
رزق، سليم محمد
19-عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي، (د.ط)، مصر، 1366هـ/1947م: 1/ ق1.
20-نائب السلطنة المملوكية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
شاكر، عبد الوهاب

21-تاريخ البريد (البريد في عهد المماليك)، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004.

(*) المماليك الصلاحية، نسبة إلى اسم صلاح الدين، والمماليك الناصرية نسبة إلى لقبه الناصر. انظر: (أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي كتاب الروضة في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، (د.ط) القاهرة ،287هـ، ج2، ص228.

(**) الملك صالح نجم الدين ايوب، هو الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، مات في ليلة الاحد الرابع عشر من شعبان سنة 647هـ / 1249م وكانت مدة ملكه تسع سنين وست اشهر وكانت أمه جارية سوداء تسمى ورد المنى، غشيها السلطان الكامل، فحملت بالملك الصالح . انظر: (المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، صححه ووضع حواشيه، محمد مصطفى زيادة، ط2، 1/ ق1، 339).